تعاون لحل الصراع
Taawon for Conflict Resolution

نتائج استطلاع رأي حول الواقع الاقتصادي في الضفة الغربية

مصدر البيانات: استطلاع رأي الكتروني

الملخص التنفيذي وأبرز النتائج

- يأتي هذا الاستطلاع في إطار مشروع "منصات الحوار الوطني: نحو وحدة فلسطينية ورؤية مشتركة" كواحد من ثلاثة استطلاعات تعمل عليها مؤسسة "تعاون لحل الصراع"، لقياس أولويات واهتمامات المجتمع الفلسطيني في ظل الواقع الراهن، ضمن تعزيز مشاركة المجتمع في صناعة الرأي العام.
- بلغ حجم العينة 162 مشاركة ومشارك، وركز الاستطلاع على انعكاسات حرب الإبادة وإجراءات الاحتلال الاستعمارية في الضفة الغربية على الواقع الاقتصادي للفلسطينيين.
- منهجياً، كانت أداة البحث استبيان الكتروني مكون من خمسة محاور تركزت على: البيانات الديموغرافية، تقييم الوضع الاقتصادي، البدائل والخيارات المجتمعية، الدعم الدولي والسياسات الاقتصادية، إلى جانب محور أخير قاس رأي المستطلعة آراؤهم عبر أسئلة مفتوحة. وتم جمع 162 استبانة خلال الفترة الواقعة بين 2025/09/05 و2025/09/25.
- بلغت نسبة النساء من مجمل العينة المستجيبة 53%، فيما بلغ الذكور حوالي 47%. وشكل الشباب ما بين 20 و35 سنة 32.5% من مجمل المستطلعة آراؤهم، فيما بلغت نسبة من هم بين 36 سنة و45 سنة حوالي 24.1%، ووصلت نسبة من يتجاوز عمره 46 سنة حوالي 39.2%. أما على

مستوى التحصيل الأكاديمي، فشكل حملة البكالوريوس 63.9% من مجمل المستطلعة آراؤهم، وشكل حملة الماجستير 7.2%، مقابل 28.9% من حملة الثانوية العامة فما دون.

- غالبية العينة المستجيبة تسكن في القرى، بنسبة 55.4%، مقابل 41.6% يسكنون المدن، و3% من سكان المخيمات. ويشكل من يسكن بالمناطق المسماة "أ"، 63.3% مقابل 22.3% يسكنون في المناطق المسماة "ب"، و14.5% يسكنون في المناطق المسماة "ج".
- أشار 72.3% من المستطلعة آراؤهم إلى التأثر السلبي لوضعهم الاقتصادي، على المستوى الأسري، بشكل كبير بعد السابع من أكتوبر 2023، فيما أشار 25.9% إلى تأثرهم السلبي إلى حد ما، مقابل 0.6% فقط أشاروا إلى عدم تأثرهم سلباً، على المستوى الاقتصادي، بعد السابع من أكتوبر.
- وعزا 71.7% من المشاركين أسباب هذا الواقع إلى منع العمال الفلسطينيين من العمل بالداخل، فيما اعتبر 65.1% من المستطلعة آراؤهم أن أزمة السلطة الفلسطينية وتداعياتها المالية من أهم الأسباب أيضاً، وذهب 56% من المستطلعة آراؤهم إلى اعتبار أن حواجز الاحتلال والاغلاقات والاقتحامات المتكررة هي سبب مركزي بذلك.
- أشار 44.6% إلى أن الواقع الاقتصادي دفعهم للتفكير بالهجرة، مقابل 46.4% لم يدفعهم الواقع الاقتصادي إلى ذات التفكير بالهجرة. اشار 70.5% من المستطلعة آراؤهم إلى أن أبرز الآثار الاقتصادية للاستيطان على المجتمع الفلسطيني تتمثل في حرمان الفلسطيني من الوصول إلى موارده، فيما اعتبر 67.5% من المستطلعة آراؤهم أن الاستيطان سبب مباشر في رفع معدلات الفقر والبطالة،

واعتبر 53.6% أن الاستيطان يشكل استهداف وتقييد للمنشآت الاقتصادية "خاصة الزراعية"، فيما أشار 52.4% إلى أن الاستيطان معيق مباشر للاستثمار والتنمية.

- أشار 41.6% إلى أن ابرز الأضرار الاقتصادية تتمثل في تغير نمط الحياة وعدم القدرة على تلبية متطلبات النمط السابق، فيما عبر 30.7% عن العجز عن توفير مستلزمات الحياة اليومية. وأشار 59.6% إلى تقليل نفقاتهم الأسرية المخصصة للترفيه، مقابل 27.6% قللوا النفقات المخصصة للغذاء،

1. النتائج الوصفية

1.1 الخصائص الديموغرافية

تقدم الجداول التالية التوزيع بحسب العمل والجنس والمستوى التعليمي ومنطقة السكن بتصنيفها الحضري والسياسي.

تعاون لحل الصراع
Taawon for Conflict Resolution

توزيع الفئات العمرية

الفئة العمرية	التكرار "العدد"	النسبة%
أكثر من 46 سنة	65	%39.16
20-35سنة	54	%32.53
36-45سنة	40	%24.1
أقل من 20 سنة	7	%4.22
المجموع	**166**	**%100**

توزيع بحسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة%
أنثى	88	%53.01
ذكر	78	%46.99
المجموع	**166**	**%100**

تعاون لحل الصراع
Taawon for Conflict Resolution

توزيع المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة%
بكالوريوس	106	%63.86
ثانوية عامة فما دون	48	%28.92
ماجستير	12	%7.23
المجموع	**166**	**%100**

مكان السكن الحضري

مكان السكن	التكرار	النسبة%
قرية	92	%55.42
مدينة	69	%41.57
مخيم	5	%3.01
المجموع	**166**	**%100**

تعاون لحل الصراع
Taawon for Conflict Resolution

مكان السكن "تصنيف سياسي"

منطقة الإقامة	التكرار	النسبة%
ما يسمى" أ"	105	%63.25
ما يسمى" ب"	37	%22.29
ما يسمى" ج"	24	%14.46
المجموع	**166**	**%100**

1.2 تقييم الوضع الاقتصادي

- **فيما يلي توزيع إجابات المشاركين على سؤال: كيف تأثر الوضع الاقتصادي لأسرتك منذ 7 أكتوبر 2023؟**

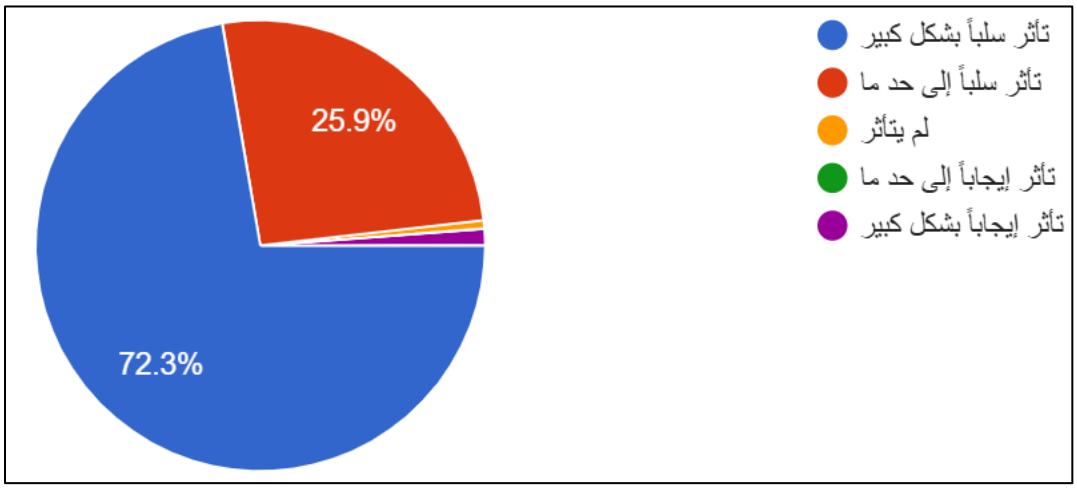

- **فيما يلي توزيع إجابات المشاركين على سؤال حول الأسباب، أن كانت الاجابة على السؤال السابق تشير الى تأثير سلبي "امكانية وضع أكثر من خيار"**

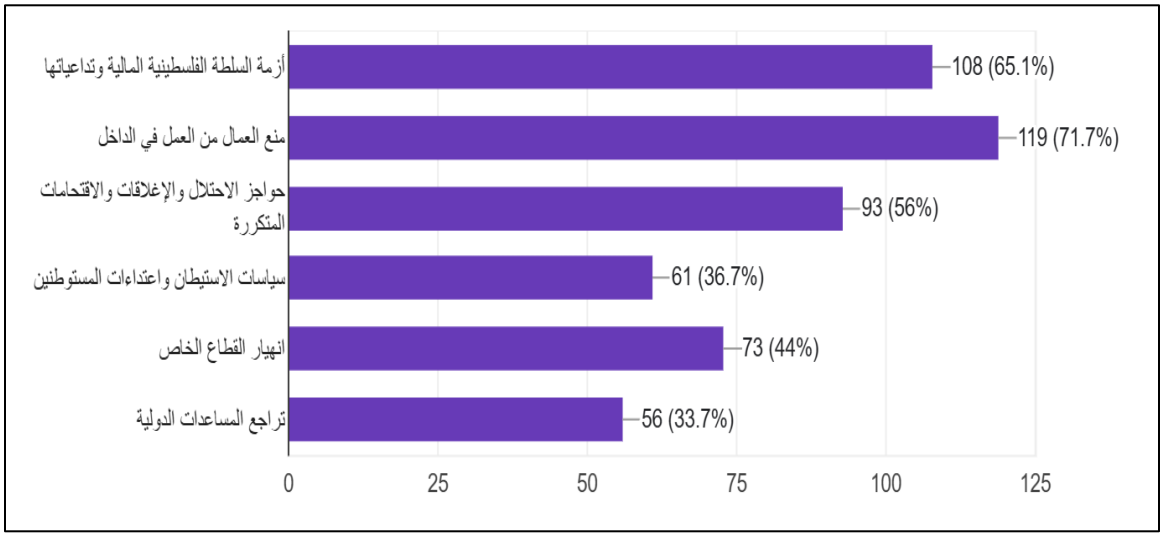

- **فيما يلي توزيع إجابات المشاركين على سؤال: هل دفعك الواقع الاقتصادي للتفكير في الهجرة؟**

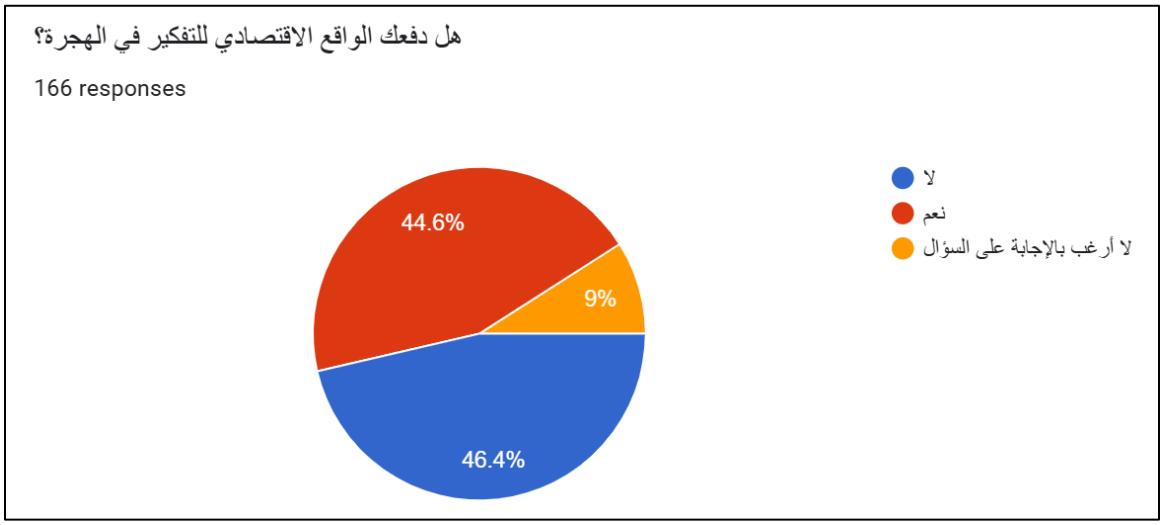

- **فيما يلي توزيع إجابات المشاركين على سؤال:**

ما هي أبرز الآثار الاقتصادية للاستيطان على المجتمع الفلسطيني؟

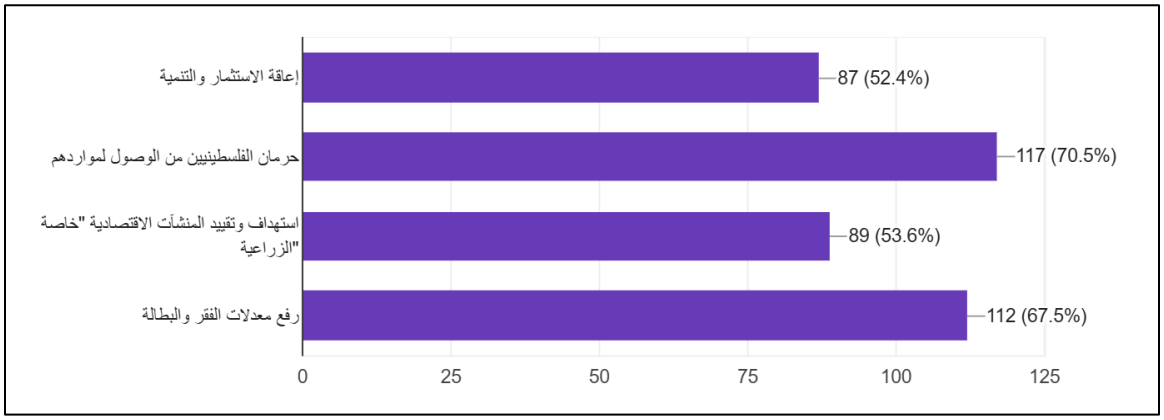

- **فيما يلي توزيع إجابات المشاركين على سؤال:**

ما أكثر المجالات التي تضررت في حياتك اليومية بسبب الواقع الاقتصادي؟

- **فيما يلي توزيع إجابات المشاركين على سؤال: هل اضطررت إلى تقليل نفقات أسرتك على:**

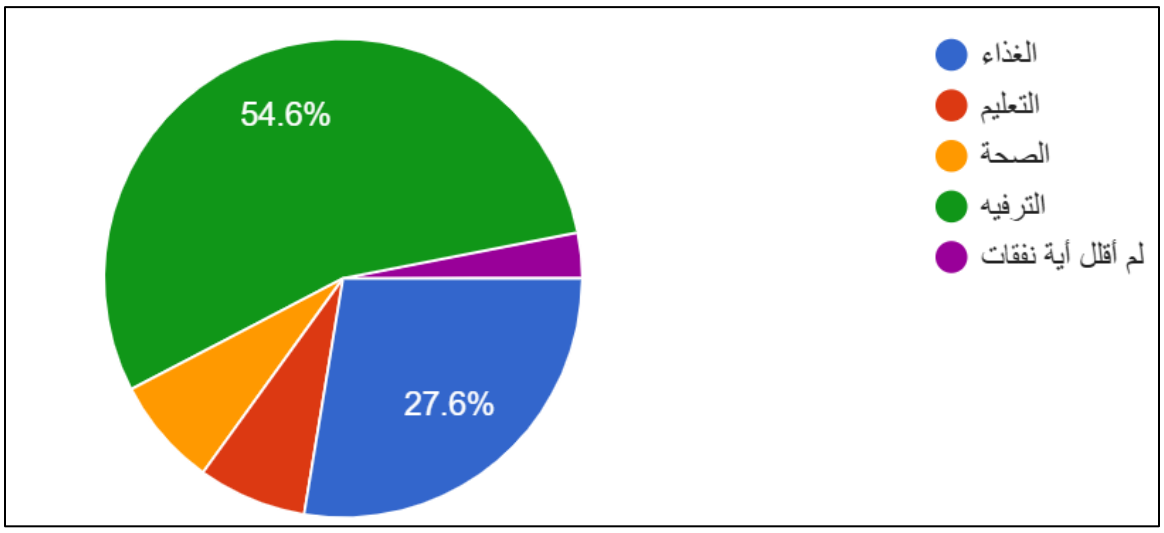

1.3 البدائل والخيارات المجتمعية

- **فيما يلي توزيع إجابات المشاركين على سؤال: هل يمكن للاقتصاد الفلسطيني أن يتحرر من قيود اتفاق باريس الاقتصادي؟**

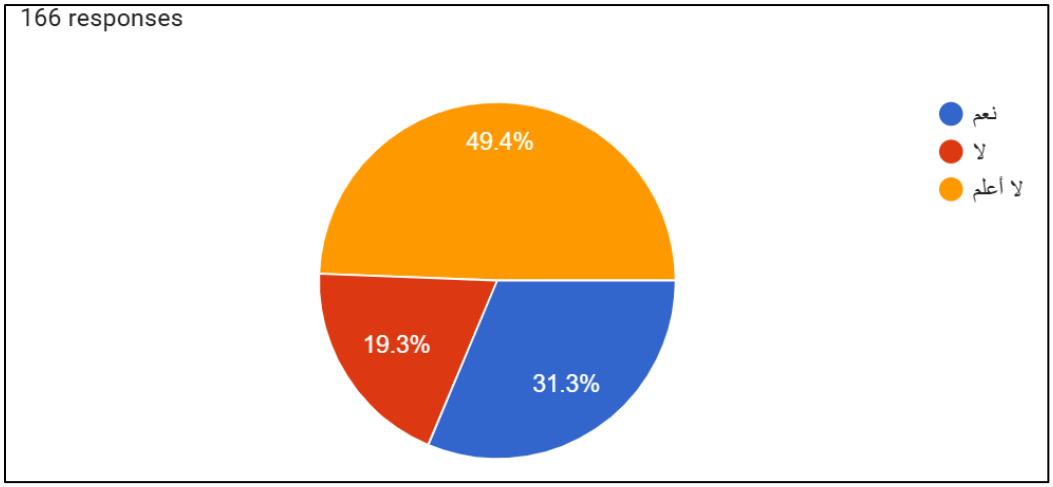

- **فيما يلي توزيع إجابات المشاركين على سؤال: أي من هذه البدائل ترينه/ تراه الأكثر واقعية لتعزيز الاقتصاد الوطني؟**

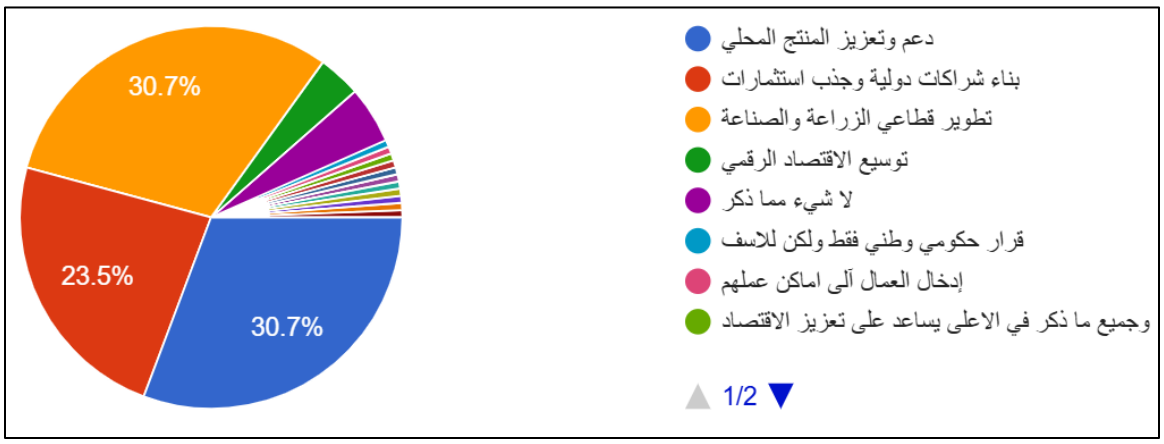

- **فيما يلي توزيع إجابات المشاركين على سؤال: ما تقييمك لدور الجاليات والشتات الفلسطيني في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الصمود؟**

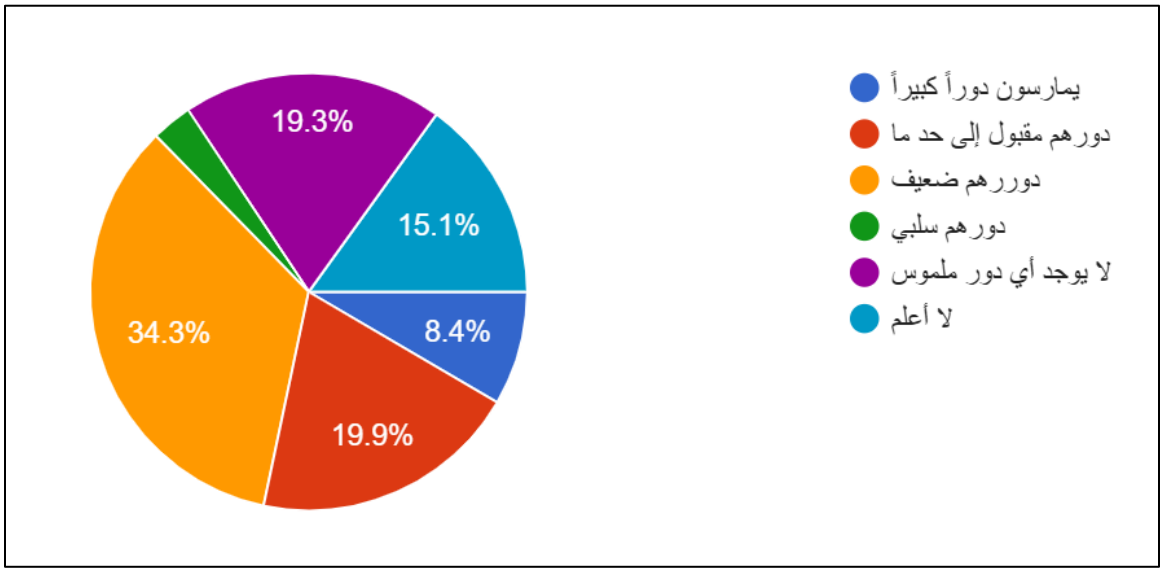

- **فيما يلي توزيع إجابات المشاركين على سؤال: ما رأيك في إمكانية إعادة تفعيل نماذج التكافل المجتمعي كما في الانتفاضة الأولى؟**

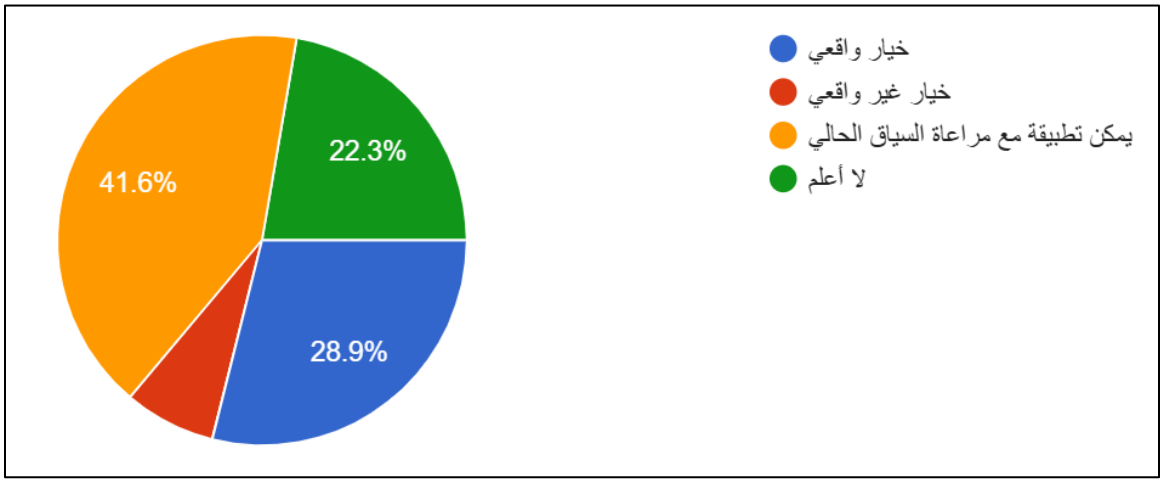

- **فيما يلي توزيع إجابات المشاركين على سؤال: كيف تقيمين/ تقيم دور القطاع الخاص في دعم صمود المواطن؟ (حيث 1 دور فعال ومؤثر جداً و5 دور سلبي وضعيف جدا)**

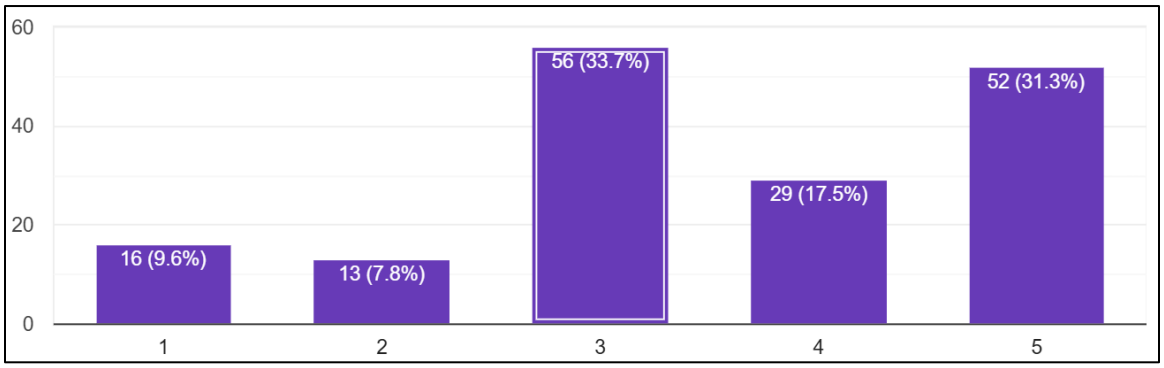

1.4 الدعم الدولي والسياسات الاقتصادية

- **فيما يلي توزيع إجابات المشاركين على سؤال: ما أسباب تراجع الدعم الدولي للفلسطينيين؟**

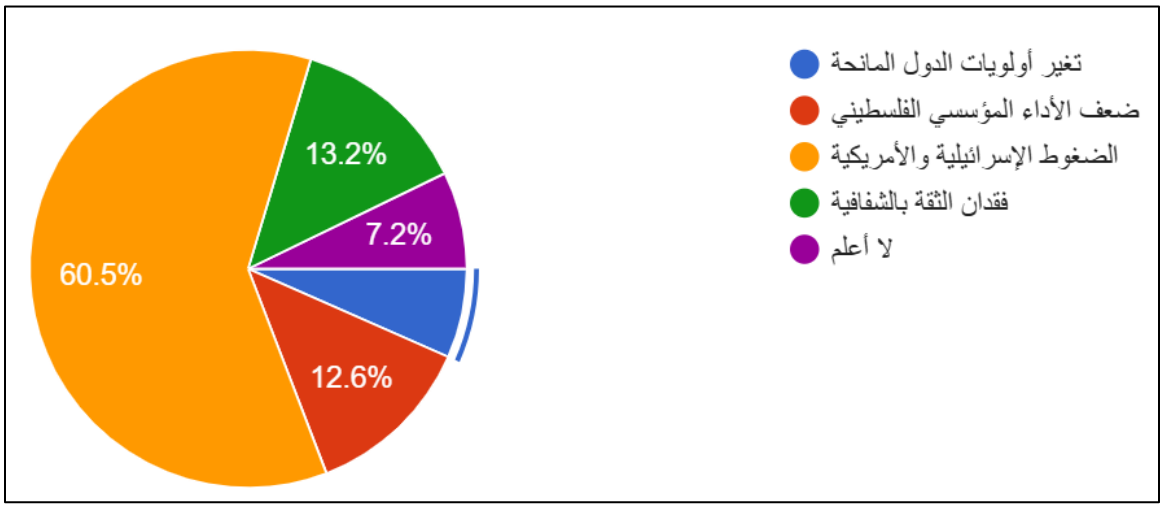

تعاون لحل الصراع
Taawon for Conflict Resolution

- **فيما يلي توزيع إجابات المشاركين على سؤال: برأيك، ما الأولوية فيما لو توفرت موارد كافية للسلطة الفلسطينية؟**

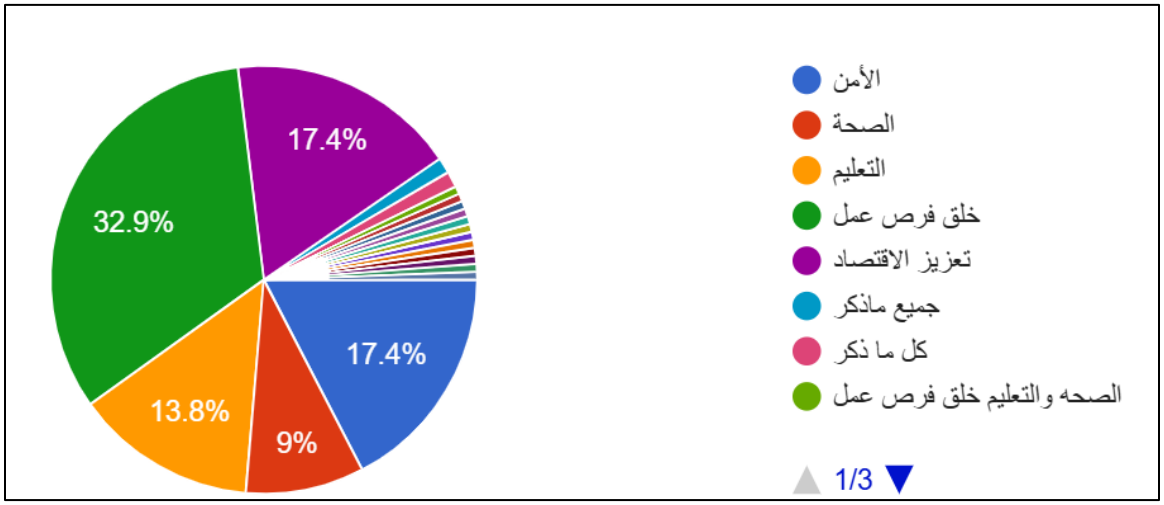

1.5 الأسئلة المفتوحة

- **برأيك، ما هو الدور الاقتصادي للهيئات المحلية؟**

أشارت إجابات المشاركين في الاستطلاع إلى وجود توقعات مرتفعة من الهيئات المحلية، كمركز فعل وفاعلية اقتصادي فلسطيني، مع تقييم سلبي بشكل عام للدور الراهن للهيئات، ويمكن تلخيص توقعات جمهور المشاركين من الهيئات المحلية في:

- توفير الخدمات الأساسية وتعزيز البنية التحتية، بما يشمل تحسين جودة خدمات المياه والكهرباء والطرق، ودعم الاستثمار المشترك مع القطاع الخاص لخلق فرص عمل.
- دعم الفئات الأقل حظاً وتوفير فرص عمل مباشرة: وذلك عبر التشغيل المباشر وتحفيز مبادرات تشغيل بالتعاون مع جهات مانحة ، وذلك لمحاولة خفض معدلات البطالة.
- القيام بدورها كقاعدة تعزيز صمود: وذلك عبر تشجيع التمكين الاقتصادي والاقتصاد الصغير والمنزلي، من خلال دعم مشاريع ريادية، تنظيم الأسواق وتسهيل وصول المنتج من المشاريع الصغيرة الى المستهلكين، وتشجيع الزراعة .
- تعزيز الشفافية خاصة في الاستثمارات والإدارة بالنسبة للهيئات المحلية: ذهبت العديد من الإجابات الى اعتبار أن أحد أهم معيقات قدرة الهيئات المحلية في الشق الاقتصادي ضعف الكفاءة وغياب الشفافية والترهل الإداري، وذهبت التوصيات من قبل المشاركين إلى بناء منظومة شفافة لإدارة الموارد تبدأ من محاربة الفساد وتعزيز جودة الكادر الإداري من اجل إدارة الأموال والمشاريع بعدالة وكفاءة.

- **برأيك، ما هي النتائج بعيدة المدى للواقع الاقتصادي القائم؟ وكيف يمكن التعامل معها؟**

عكست مجمل الإجابات تشاؤماً عاماً وقلقاً من المستقبل الاقتصادي، وأشار المشاركون إلى أن أبرز النتائج المتوقعة على المستوى البعيد تتمثل في:

- **ارتفاع معدلات الفقر والبطالة:** أشارت توجهات المستطلعة آراؤهم إلى توقع اتساع دائرة الفقر وتوسع تداعياته الاجتماعية، كالعنف الأسري وتراجع السلم الأهلي، في حال استمرار الواقع السياسي والأمني المتردي.

- **استمرار الهجرة وتركزها بين الكفاءات والشباب:** أشارت توجهات المستطلعة آراؤهم الى توقع استمرار الهجرة وتفاقمها كظاهرة خطيرة تفضي لنزيف الكفاءات وانحسار رأس المال البشري.
- **تفكك النسيج الاجتماعي :**ارتبطت عدة إجابات بالتحذير من أن الأزمة الاقتصادية ستعمق الانقسامات الاجتماعية وتزيد من النزاعات داخل المجتمع الفلسطيني.
- **إضعاف السلطة الوطنية ومؤسساتها :**أبدت توجهات المستجيبين تخوفاً من أن يؤدي العجز الاقتصادي إلى فقدان الثقة أكثر بالسلطة الفلسطينية، وربما انهيار مؤسساتها الخدمية.

- **مقترحات للتعامل مع الواقع الاقتصادي:** حملت إجابات المستطلعة آراؤهم عدة مقترحات لمعالجة الواقع الاقتصادي القائم، أبرزها:

  - **تنمية بدائل اقتصادية مستقلة :**الدعوة إلى التحرر من قيود اتفاق باريس الاقتصادي، وتعزيز الاكتفاء الذاتي من خلال الزراعة والصناعة المحلية.
  - **تعزيز شبكات التكافل المجتمعي :**إن إعادة تفعيل نماذج التكافل التي سادت في الانتفاضة الأولى يمكن أن تكون وسيلة عملية لتخفيف الضغط الاقتصادي.
  - **جذب الاستثمارات والشراكات الدولية :**ضرورة البحث عن بدائل تمويل واستثمار عربية وإسلامية ودولية، بعيداً عن التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي.
  - **الإصلاح الداخلي :** إن مواجهة الأزمة تتطلب إصلاحاً في سياسات السلطة الاقتصادية والمالية، وضمان شفافية إدارة الموارد.